جامعة بنى سويف
كلية التجارة
قسم المحاسبة

دور لجان المراجعة فى تخفيض تكاليف الوكالة وأثر ذلك على جودة أداء المراجعة الخارجية
"دراسة تطبيقية"

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة

من الطالب

سمير إبراهيم عبدالعظيم محمد

المعيد بقسم المحاسبة بالكلية

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد عبدالله محمد عبدالله مجاهد

أستاذ المحاسبة والمراجعة

وعميد كلية التجارة– جامعة بنى سويف

السيد الدكتور / أمير فارس سكله

مدرس المحاسبة بالكلية

المشرف المساعد

٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم

أيهم أحسن عملاً ...

صدق الله العظيم

سورة الكهف – الآية (٧)

إهداء

إلى من أضاءوا بحبهم لي مصابيح الأمل،

إلى الذين قدموا لي الكثير من التضحيات

وأسبغوا علي الدعوات

إلى والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما

إلى زوجتى ينبوع العطاء والحب والتضحية

إلى أخى جمال احتراماً وتقديراً

إلى إخوتى رمز التقدير و التعاطف

إلى إصدقائى أدام الله بيننا الأخوة

إلى أستاذى أ.د/ محمد عبدالله إعترافاً بفضله

شكر وتقدير

يستهل الباحث هذا الشكر متضرعاً الى الله العلى القدير بالحمد والشكر على فضله ونعمته على ما أمد الباحث به من قوة وعون على اتمام هذا البحث، فاللهم ربنا لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/ **محمد عبد الله محمد عبد الله مجاهد** أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة – جامعة بنى سويف – ، والذى شَرُفت به مشرفاً على الرسالة، على ما قدمه من وقت ومجهود وتوجيهات قيمة أثرت البحث والباحث، وتذليله للعقبات أثناء فترة التسجيل وخلال فترة البحث، والذى لا أجد من الكلمات مهما بلغ مؤداها ما يعبر عن الشكر والعرفان بالجميل، سائلاً المولى عز وجل أن ينعم عليه بدوام الصحة والعافية وأن يبارك له فى علمه وصحته وأسرته، وأن يجعل ذلك فى ميزان حسناته.

ويسرنى أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان والتقدير الى الأستاذ الدكتور/ **عبد الوهاب نصر على** أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – (سابقاً) على تفضل سيادته بقبول رئاسة لجنة المناقشة، رغم مشاغله الكثيرة ، سائلا الله العلى القدير ان يجزيه خير الجزاء لقاء ما بذل من جهد وماخصص من وقت فى سبيل مناقشة هذه الرسالة، وأن يجعل ذلك فى ميزان حسناته.

كما أتوجه بخالص الشكر والإمتنان والتقدير الى السيد الدكتور/**إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادى** أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة – جامعة بنى سويف– على تفضل سيادته بقبول المشاركة في لجنة المناقشة رغم مشاغله الكثيرة سائلا الله العلى القدير أن يجزيه خير الجزاء لقاء ما بذل من جهد وما خصص من وقت فى سبيل مناقشة هذه الرسالة، وأن يجعل ذلك فى ميزان حسناته.

ويسر الباحث أن يسجل عظيم حبه وتقديره الى السيد الدكتور/ **أمير فارس سكله** المدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة – جامعة بنى سويف – على تفضل سيادته بالاشتراك في الإشراف على الرسالة وعلى ما قدمه للباحث من ارشادات وتوجيهات ، سائلا المولى عز وجل أن ينعم عليه بدوام الصحة والعافية، وأن يجزيه خير الجزاء.

وأخيراً يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير الى كل من ساهم وشارك فى إتمام هذا البحث وخروجه بهذا الشكل وخاصة العاملين بمكتبات كلية التجارة بنى سويف وكلية التجارة جامعة عين شمس وكلية التجارة جامعة القاهرة وكلية التجارة جامعة الإسكندرية سائلا المولى عز وجل أن يجزيهم عنى خير الجزاء .

الباحث

طبيعة المشكلة :

أدى انفصال الملكية عن الإدارة فى الشركات المساهمة إلى تفتت الملكية وتوزيعها على عدد كبير من حملة الأسهم ، بعضهم أو الغالبية العظمى منهم يملكون عدد قليل من الأسهم وقلة قليلة منهم تملك عدد كبير من أسهم الشركة، الأمر الذي ترتب عليه ضعف قدرة الملاك على التحكم فى تصرفات وقرارات الإدارة ، بالأضافة إلى وجود قلة من حملة الأسهم الذين لهم اليد العليا فى توجيه سير هذه الشركات العملاقة.

الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم العلاقات الوكالية داخل ميادين العمل التجاري، حيث أصبحت الإدارة فئة محترفة ذات كيان مستقل ومنفصل عن حملة الأسهم، وأصبحت تتمتع بقدر كبير من الحرية فى إتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات ، وتتعامل مع حملة الأسهم بأعتبارهم أصحاب مصلحة فى الوحدة الأقتصادية ، وذلك بالرغم من أن حملة الأسهم هم الذين يملكون تعيين الإدارة ، أى أنه فى إطار العلاقات الوكالية تخضع الوحدة الأقتصادية لسيطرة الإدارة نتيجة تعاظم الدور الإدارى الحاكم للموارد الأقتصادية ، وتتاح للإدارة حرية كبيرة فى إتخاذ القرارات المناسبة من وجهة نظرها.

إزاء هذه القضية ظهر ما يعرف بنظرية الوكالة Agency Theory، والتي تنظر إلى الشركة على أنها كيان أعتبارى قانونى يعمل من خلال سلسلة من العقود المترابطة بين أطراف عديدة ذات مصالح متعارضة وكل طرف يسعى لتحقيق مصلحته الذاتية ويتوقع ذلك من الأطراف الأخرى ، ونظرية الوكالة تنظر إلى كل عقد على أنه بمثابة علاقة وكالة بين طرفين ، أحدهما الموكل(Principal) وهو مالك رأس المال والأخر الوكيل (Agent) وهو مفوض فى إدارة أموال الطرف الأول بشروط متفق عليها.

وتقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض، أهمها فرض الرشد الأقتصادى لكل من الموكل والوكيل بمعنى أن كل منهما يهدف إلى تعظيم منفعته الخاصة وأنه يستطيع تكوين توقعات رشيدة عن المستقبل وعن سلوك الطرف الأخر ، وكذلك فرض تعارض المصالح بين الموكل والوكيل والذى أدى إلى ظهور معوقات أو مشاكل الوكالة Agency Problems والتى ترجع أساساً إلى عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنشاة.

ولقد أدت معوقات تطبيق نظرية الوكالة إلى نشأة تكاليف الوكالة Agency Costs، تلك التكاليف التى تمثل مقدار الزيادة فى التكاليف نتيجة تصرف الوكلاء لتعظيم رفاهيتهم الخاصة على حساب مصلحة الموكلين، ونتيجة زيادة هذه التكاليف بشكل قد يهدد من إستمرار المنشآة فى المستقبل، كان من الضرورى البحث عن أحد الآليات التى تستطيع أن تحد من إتجاه الوكيل نحو تعظيم دالة هدفه على حساب دالة هدف الموكل.

وخلال العقد الماضى أصبحت لجان المراجعة Audit Committees من أهم الأدوات الفعالة فى رقابة الشركات المساهمة وتفعيل أدائها فى مختلف دول العالم المتقدمة، ويرجع ظهور فكرة لجان المراجعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية التى هزتها فى أواخر العشرينات من القرن الماضى لمتابعة تصرفات إدارة المنشآة فى حيادية تامة مع عدم تأثرها بأعضاء مجلس إدارة الشركات.

وتعد لجان المراجعة أحد المظاهر الرئيسية لحوكمة الشركات، وقد ظهرت أهميتها وإزدادت كثيراً فى السنوات الأخيرة ، نتيجة عديد من العوامل، لعل من أهمها : كثرة حالات الفشل والأختلاس والتلاعب فى نتائج الأعمال المالية من جانب إدارة المنشآة لتحقيق مصالحها المالية الخاصة على حساب مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح من الأطراف الأخرى، والفساد المحاسبي أو الإدارى أو ضعف آليات الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية.

حيث تقوم لجنة المراجعة بدور متابعة أعمال الإدارة ، والمراجع الخارجى ، وكذلك المراجع الداخلى لحماية مصالح المساهمين ، حيث أن هناك شبه إجماع بأن أفضل ممارسة لمفهوم حوكمة الشركات ينصب على دور لجنة المراجعة لكونها النقطة المركزية (محور الأرتكاز) فى تطوير التقارير المالية التى يتم تقديمها للمستخدمين، كما أن وجود لجنة للمراجعة تساهم فى مد خط اتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وكذلك بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، سوف يساهم بشكل فعال فى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات الموجودة بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة، والتي تعد أحد مسببات تكاليف الوكالة التى تحدث داخل المنشأة، بالإضافة إلى تدعيم الجانب الرقابى على أعمال وتصرفات الإدارة للحد من السلوك الأنتهازى للإدارة عند إتخاذ القرارات.

وتأسيساً على ما تقدم تبرز مشكلة البحث الحالى فى محاولة تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن معوقات تطبيق نظرية الوكالة داخل المنشآة عن طريق لجان المراجعة التى يتم تكوينها من أعضاء مستقلين داخل المنشأة، بالإضافة إلى بيان أثر هذا التخفيض فى مقدار تكاليف الوكالة على جودة أداء عملية المراجعة الخارجية التى تتم داخل المنشآة .

<u>أهمية البحث :</u>

يستمد البحث أهميته من خلال عدة جوانب أهمها ما يلى :

١- تزايد الأهتمام بدور لجان المراجعة فى الشركات العامة فى السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والمهتمين فى المنظمات الدولية ، لما لها من آثار إيجابية داخل هذه الشركات ، من خلال منع الفساد المالى والإدارى داخل الشركات ، مما يعمل على حماية أموال المساهمين ، وحماية أموال أصحاب المصالح من الأطراف الأخرى ، مما ينعكس بدوره على تشجيع الأستثمارات وجذب الكثير من المستثمرين.

٢- ارتفاع تكاليف الوكالة داخل الشركات ، بسبب زيادة درجة التعارض فى المصالح بين الإدارة والمساهمين ، مما يهدد قدرة المنشآة على الإستمرار فى المستقبل، الأمر الذي يعمل على عزوف البعض عن الأستثمار فى البورصة نتيجة وجود السلوك الإنتهازى من جانب إدارة هذه الشركات العملاقة.

٣- الاهتمام بتحسين مستوى جودة أداء عملية المراجعة الخارجية ، وذلك من خلال وجود بعض الأليات التى تعمل على زيادتها وتحسين فاعليتها، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تدعيم وتفعيل دور لجنة المراجعة داخل الشركات العامة.

أهداف البحث :

يسعى الباحث من خلال هذا البحث لتحقيق هدف رئيسى وهو تخفيض تكاليف الوكالة التى تحدث داخل المنشآت عن طريق لجان المراجعة، وبيان أثر هذا التخفيض على جودة أداء عملية المراجعة الخارجية ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١- التعرف على الإطار العام لنظرية الوكالة، وأهم المعوقات التى تواجه تطبيق نظرية الوكالة داخل المنشآة ، والتكاليف المترتبة على هذه المعوقات.

٢- التعرف على الإطار العام للجان المراجعة داخل الشركات ، ودورها فى حوكمة الشركات بأعتبارها أحد دعائم مفهوم حوكمة الشركات.

٣- توضيح مفهوم جودة أداء عملية المراجعة وأهم مؤشراتها ، ودور لجان المراجعة فى تفعيل وزيادة جودة أداء عملية المراجعة الخارجية.

٤- وضع إطار نظري يتضمن الأدوار المختلفة للجان المراجعة فى تخفيض تكاليف الوكالة داخل الشركات.

٥- تحديد مدى إمكانية تطبيق إدوار لجنة المراجعة فى تخفيض تكاليف الوكالة على الشركات المسجلة فى البورصة المصرية، وبيان أثر هذا التخفيض فى تكاليف الوكالة على جودة أداء عملية المراجعة الخارجية التى يتم تأديتها داخل هذه الشركات.

فروض البحث :

يقوم البحث على الفروض التالية :

الفرض الرئيسى الأول:

" إن وجود لجنة مراجعة مستقلة وفعالة داخل المنشآة يؤدى إلى تخفيض تكاليف الوكالة داخل المنشآة " وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية :

١- الفرض الفرعى الأول: يؤدى وجود لجنة مراجعة مستقلة وفعالة داخل المنشآة إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة داخل المنشآة.

٢- الفرض الفرعى الثانى: يؤدى وجود لجنة مراجعة مستقلة وفعالة داخل المنشآة إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنشآة.

الفرض الرئيسى الثانى :

" يوجد تأثير إيجابى لممارسة لجنة المراجعة لمجموعة من الأنشطة داخل المنشآة على تحسين وزيادة جودة أداء عملية المراجعة الخارجية ".

الفرض الرئيسى الثالث:

" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تخفيض تكاليف الوكالة وبين جودة أداء عملية المراجعة الخارجية ".

الفرض الرئيسى الرابع:

" لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات مفردات عينة المسئولين بالشركات وعينة المراجعين على مستوى متغيرات الدراسة (دور لجان المراجعة فى تخفيض تكاليف الوكالة وأثر ذلك على جودة أداء عملية المراجعة الخارجية) ".

حدود البحث :

يقتصر البحث على دور لجان المراجعة فى تخفيض تكاليف الوكالة، وبيان أثر هذا التخفيض على جودة أداء عملية المراجعة الخارجية، وبالتالي لا يتناول البحث بعض الأمور الأخرى المتعلقة بلجان المراجعة أو نظرية وتكاليف الوكالة، كما أن التحليل فى هذا البحث يقتصر على منشأت الأعمال الهادفة للربح، الأمر الذي يعنى خروج المنشآت غير الهادفة للربح عن إطار هذه الدراسة، وذلك نظراً لعدم الوضوح التام لمفهوم تكاليف الوكالة فى هذه المنشآت .

منهج البحث :

يعتمد البحث على أسلوبين هما :

١- الدراسة النظرية :

وتهدف إلى تحديد ودراسة وتحليل لمفهوم ومصادر وعناصر تكاليف الوكالة التى تحدث داخل الشركات ، بالأضافة إلى التعرف على الأطار العام للجان المراجعة ودورها تفعيل جودة أداء عملية المراجعة الخارجية، وكذلك استقراء أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، ومحاولة التوصل إلى إطار نظرى يحدد الإدوار المختلفة للجان المراجعة والتى من خلالها يمكن تخفيض تكاليف الوكالة داخل الشركات ، وذلك بالأعتماد على الكتب العلمية والمقالات والأبحاث والندوات العلمية والدوريات المنشورة والمرتبطة بموضوع البحث.

٢- الدراسة التطبيقية :

وتهدف إلى التوصل إلى مدى إمكانية تطبيق الشركات المسجلة فى البورصة المصرية لإدوار لجان المراجعة فى مجال تخفيض تكاليف الوكالة، واستطلاع آراء المسئولين عن ذلك فى تلك الشركات، وذلك من خلال تصميم قائمة إستقصاء تم توجيهها إلى مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى فى عينة من المراجعين الخارجيين، بينما تتمثل المجموعة الثانية فى مجموعة الشركات العامة المسجلة بالبورصة المصرية.

<u>خطة البحث :</u>

لتحقيق أهداف البحث فإنه يمكن تقسيم محتويات البحث على النحو التالى :

١- الفصل الأول : الإطار العام لنظرية الوكالة .

٢- الفصل الثاني : الإطار العام للجان المراجعة وعلاقتها بجودة أداء المراجعة الخارجية .

٣- الفصل الثالث : دور لجان المراجعة فى تخفيض تكاليف الوكالة وأثر ذلك على جودة أداء المراجعة الخارجية .

٤- الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لدور لجان المراجعة فى تخفيض تكاليف الوكالة وأثر ذلك على جودة أداء المراجعة الخارجية .

الخلاصة والنتائج والتوصيات .

المراجع .

الملاحق .

المقدمـــة

الفصل الأول

" الإطار العام لنظرية الوكالة "

الفصل الأول

الإطار العام لنظرية الوكالة

مقدمة :

ظهرت مع أواخر الستينات وأوائل السبعينات واستكمالا للدراسات الاقتصادية والإدارية المرتبطة بنظرية المنشأة Theory of the firm التى هى فى واقع الأمر دراسات عن نظرية الأسواق Theory of the Market، ماعرف باسم النظرية الاقتصادية للوكالة The Economic Theory of Agency، ونظرية الوكالة هى عبارة عن إطار فكرى استخدم كأداة بحث لتفسير ظاهرة العلاقات التعاقدية التى عُرفت فى ميادين كثيرة من ميادين العمل والفكر الانسانى، ولقد كان لضخامة حجم تنظيمات الأعمال وتعقد أنشطتها ومن ثم انفصال ملكيتها عن الإدارة أثره فى ظهور علاقات الوكالة فى ميدان العمل التجارى.

ونتيجة لتعارض المصالح بين المساهمين والإدارة داخل الشركات المساهمة واختلاف تفضيلات واتجاهات كل طرف، فقد ترتب على وجود هذه العلاقات الوكالية وجود مجموعة من مشاكل الوكالة، التى نشأ عنها مجموعة من عناصر التكاليف والتى يطلق عليها تكاليف الوكالة"Agency costs".

ولذلك سوف يتناول الباحث فى هذا الفصل الإطار العام لنظرية الوكالة من خلال التعرض لطبيعة نظرية الوكالة والفروض التى تقوم عليها هذه النظرية ، وأنواع العلاقات الوكالية داخل المنشآت ، والمعوقات التى تواجه تطبيق نظرية الوكالة داخل المجال التجارى . ثم يتناول الباحث بالدراسة والتحليل تكاليف الوكالة داخل المنشآت ، من خلال تحديد مفهومها وعناصرها، ومصادرها، وأنواعها، والعلاقة بين تكاليف الوكالة وآليات الحوكمة الداخلية للشركات.

وبالتالى فإن هذا الفصل ينقسم إلى المباحث التالية:

١/١- المبحث الأول: طبيعة نظرية الوكالة وفروضها وأنواع العلاقات الوكالية.

٢/١- المبحث الثانى: معوقات تطبيق نظرية الوكالة.

٣/١- المبحث الثالث: التحليل المحاسبى لتكاليف الوكالة .

المبحث الأول

طبيعة نظرية الوكالة وفروضها وأنواع العلاقات الوكالية

وفقاً لما تقتضيه نظرية حقوق الملكية ونظرية تكلفة العمليات، بأن المساهمين يجب أن يكون لهم حقوق رقابة مدركة وفعالة على عمليات المنشأة التى يستثمرون فيها أموالهم بصفتهم أصحاب حقوق داخل هذه المنشآة، إضافة إلى سعيهم نحو تحقيق مصالحهم لزيادة العائد على هذه الأموال، مما يؤدى إلى وجود إدارة فعالة لهذه المنشآت، ولكن الواقع العملى يعكس غير ذلك، حيث اننا نجد أن المساهمين لا يستطيعون رقابة هذه المنشآت.

فلقد بدأت خلال فترة العشرينات من القرن المنصرم تفتت الكثير من ملكية المنشآت العامة على عدد كبير جداً من المساهمين، فالعديد من صغار المساهمين الذين يمتلكون نسبة صغيرة من أسهم منشآت عملاقة لا يستطيعون إدارة أنشطتها وعملياتها يوماً بيوم، ولكن تدار من خلال طبقة محترفة من المديرين، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بانفصال الملكية عن الرقابة أوالإدارة "Separation of Ownership and Control"، وبالتالى فى ظل هذا الوضع نجد أن نظرية الوكالة تكون قابلة للتطبيق، لأن انفصال المكلية عن الرقابة ما هو إلا بمثابة مشكلة بين الموكل والوكيل (أو بمعنى آخر مشكلة بين المديرين والمساهمين)، حيث تعمل نظرية الوكالة على تخفيف حدة التعارض بين الطرفين من خلال تصميم عقود وكالة مناسبة للطرفين (Lee, S., 2009, p.9).

وعلى ذلك سوف يتناول الباحث فى هذا المبحث طبيعة نظرية الوكالة وفروضها وأنواع العلاقات الوكالية وذلك من خلال النقاط التالية:

١/١/١- طبيعة نظرية الوكالة:

تمتد الجذور التاريخية لنظرية الوكالة إلى ما ذكره المفكر الاقتصادى Adam smith فى كتابه الشهير(ثروة الأمم) The wealth of nations: بأن كل إنسان يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية، وهذه القاعدة التى ذكرها هى عبارة عن تحليل سلوكى لطبيعة البشر، فالصراع بين الانسان وأخيه وجد منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها، فكل إنسان يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية سواء بنفسه أو بالاعتماد على طرف آخر و هو الوكيل، ومن الطبيعى أن يسعى الوكيل أيضا إلى تعظيم منفعته الذاتية.

وبناءاً على القاعدة السابقة فإن نظرية الوكالة تقوم بمفهومها العام على أساس وجود علاقة بين طرفين أحدهما يسمى الموكل principal، والطرف الاخر يسمى الوكيل agent، وبمقتضى هذه العلاقة التعاقدية (التى قد تكون صريحة أو ضمنية)، يقوم الوكيل بأداء أعمال معينة

واتخـاذ قـرارات نيابـة عـن الموكـل، يفتـرض أنهـا تكـون فـى صـالحه (عبـدالله،عبـدالمنعم فليح،٢٠٠٤،ص.١٢٥).

ولقـد تعـددت التعريفـات المتعلقـة بعلاقـة الوكالـة، فقـد عرفهـا(Jensen ,M.C.,Meckling,W.H.,1976,p.308) بأنها عبارة عن ذلك التعاقد الذى فى ظله يعهد شخص أو أكثر(الموكل) إلى شخص آخر أو أكثر (الوكيل) بأداء بعض الأعمال والخدمات نيابة عنه،والتى تستلزم تفويض بعض سلطات اتحاذ القرار للوكيل.

ويرى البعض بأنه تكون هناك علاقة وكالة عندما تؤثر قرارات وتصرفات أحد الأفراد على كلٍّ من رفاهيته (منفعته) ورفاهية (منفعة) شخص آخر، وذلك من خلال علاقة تعاقدية صريحة أو ضمنية، والشخص الذى يتعهد بالقيام بالأعمال هو(الوكيل)، والشخص الآخر الذى تتأثر رفاهيته بقرارات الوكيل يسمى (الموكل)، والمثال الواقعى للعلاقة التعاقدية هى تلك الموجودة بين صاحب العمل (الموكل) والموظف (الوكيل) (Padilla,A.,2002, p.5).

فى حين نجد أن (عيسوى ، أحمد عصام الدين السيد،١٩٩٤،ص.٨) قد عرف الوكالة بأنها عبارة عن علاقة بين طرفين الموكل والوكيل بموجب هذه العلاقة يوكل الطرف الأول الطرف الثانى توكيلاً صريحاً أو ضمنياً فى القيام ببعض الأعمال، وما يتبعها من أعمال لازمة لإنجاز العمل الرئيسى وما يستلزم ذلك من اتخاذ للقرارات نيابة عنه، على أن يبذل الوكيل فى تنفيذ هذه الأعمال العناية الواجبة بما يحقق مصلحة الموكل، وفى سبيل ذلك يخول الموكل الوكيل السلطات اللازمة لتأدية هذه الأعمال وتوابعها .

ويرى (تهامى، عز الدين فكرى، ٢٠٠٨، ص.٢٢٧) أن نظرية الوكالة تنظر إلى المنشآة على أنها كيان اعتبارى قانونى يعمل من خلال عدة علاقات للوكالة بين أطراف ذات مصالح متعارضة، وكل طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة ويتوقع ذلك من الأطراف الأخرى، ومن ثم يعمل كل طرف إلى الإعتماد على الأساليب المناسبة لحماية نفسه من أى إستغلال محتمل من قبل الأطراف الأخرى، وتتمثل علاقة الوكالة فى عقد بموجبه يقوم شخص أو أكثر(الموكل) بتفويض شخص آخر أو أكثر(الوكيل) فى أداء بعض الخدمات لمصلحته، على أن يبذل الوكيل فى أداء هذه الخدمات وما يستلزمها من قرارات وأعمال العناية الواجبة بما يحقق مصلحة موكله، وهذا يقتضى ضمنيا تفويض الوكيل سلطة اتخاذ القرارات .

وقد أشار أحد الباحثين (مصطفى،محمد عبده محمد،٢٠٠٦، ص.٣٢٨) بأن علاقة الوكالة هى عبارة عن عقد بموجبه يقوم شخص أو أكثر يسمى(الموكل) يملك الأموال، بتفويض شخص آخر أو أكثر يسمى (الوكيل) لإدارة تلك الأموال بالنيابة عنه، وتظهر علاقات الوكالة